مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الأول - (2017) 51 - 58
المعهد العربي للتخطيط

عرض ملخص لتقرير القيمة الاقتصادية للسلام 2016
صادر من معهد الاقتصاد والسلام
سيدني - استراليا

عرض: أحمد الكواز*

صدر تقرير القيمة الاقتصادية للسلام عن معهد الاقتصاد والسلام في سدني عام 2016، وقد بدأ التقرير بعرض مقدمة عامة عن المفاهيم الأساسية، موضحاً أن تكاليف العنف في الأجل القصير تتكون من التكاليف الصحية، والقضائية، والبوليسية. في حين يؤثر العنف سلباً على الإنتاجية والنمو في الأجل الطويل. كما أن عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يسببه العنف، يساهم في عدم استقرار الحكومات وضعف القدرة على جذب الاستثمار سواء كان الأجنبي أو حتى المحلي. بالإضافة إلى الأضرار التي تقع على الأملاك العامة والخاصة والمساكن، والمحلات، والكهرباء، والماء، والاتصالات، ووسائل النقل، والمدارس، والمراكز الصحية والتعليمية، والتمويلية، وغيرها. فعلى سبيل المثال، تقدّر الخسائر المترتبة على الحرب الأهلية السورية حتى نهاية عام 2014، بحوالي (72) مليار دولار، أي حوالي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لسوريا لعام 2010.

ويتم تمويل مقاومة العنف ونتائجه فإما عن طريق مزيد من الضرائب، وإعادة تخصيص الإنفاق، أو الاقتراض. وفي ظل القيود السياسية على الضرائب، يصبح الاقتراض وإعادة تخصيص الإنفاق هي القنوات الأكثر استخداماً. ويترتب على الاقتراض أعباء كبيرة على شكل خدمة الدين، كما أن إعادة تخصيص الإنفاق سيبعد الإنفاق على الأنشطة التي تتمتع بعوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة مثل التعليم، والصحة، والبنية الأساسية. فعلى سبيل المثال يقدّر الاقتصاديان/ ستجلز، وبلمز تكلفة الفوائد على قروض تمويل الحرب على العراق ولمدة 13 سنة بحوالي (400) مليار دولار.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: ahmed@api.org.kw.

كما ينتج عن العنف آثار مختلفة على إعادة توطين السكان، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على الدخل، والاستهلاك، والصحة، وغيرها. بالإضافة إلى آثار إعادة التوطين على دول الجوار. وقد خلقت موجات إعادة التوطين السكاني بفعل انتشار العنف في العراق، وسوريا، وأفغانستان، تحديات أساسية أمام الأنظمة الإنسانية عام 2015. حيث وصل حوالي مليون شخص إلى أوروبا، كما وصل عدد اللاجئين، والأشخاص المتعرضين لإعادة التوطين إلى (65.3) مليون. ووصول موازنة منظمة الأمم المتحدة للاجئين عام 2015 إلى أكثر من (7) مليار دولار.

ويعتبر الإرهاب أحد النتائج الأخرى للعنف، وما يترتب عليه من فقدان للأرواح، وهدم للملكيات، ونتائج اقتصادية غير مرغوب بها. حيث ارتفع معدل نمو عدد القتلى بسبب الإرهاب بـ (800%) منذ عام 2000. ويفرض الإرهاب تكاليف إضافية على الإنتاج، والسياحة، والتجارة، والاستثمار، ورفعاً بمخصصات الأمن القومي محلياً ودولياً.

منهجية تقدير تكاليف العنف

يُشير التقرير بأن هناك طريقتين لهذا التقدير: الأولى تعتمد على محاسبة التكاليف، والثانية تعتمد على طرق النمذجة الاقتصادية. وتستخدم الطريقة الأولى حالات العنف، والإنفاق عليها، واحتوائها. أما الطريقة الثانية فتقيس أثر العنف على الاستهلاك، والاستثمار، والإنتاج، والتجارة، والناتج المحلي الإجمالي ونموه. ويعتمد التقرير على الطريقة الأولى، المحاسبية، والتي تجمّع التكاليف الناتجة عن حالات العنف، والنفقات المرتبطة باحتواء العنف.

ومن مزايا الطريقة المحاسبية، كما يشير التقرير، أنه بالإمكان تجزئة التكاليف إلى تكاليف عامة، وخاصة، وكذلك إلى تكاليف مباشرة، وغير مباشرة اعتماداً على آلية تأثير العنف على الضحايا. وكذلك إمكانية تجزئة التكاليف إلى قصيرة وطويلة الأجل. مع مرونة هذه الطريقة من حيث إمكانية شمول أو استبعاد بعض التكاليف حسب درجة توفرها، أو عدم توفرها.

وبناءً على ذلك يُعرّف إجمالي الأثر الاقتصادي للعنف على أنه الإنفاق المرتبط بـ«احتواء، ومنع، والتعامل مع نتائج العنف». ويعتمد نموذج حساب الأثر الاقتصادي للعنف، الذي يعتمده التقرير، على شمول التكاليف المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى حساب مضاعف السلام Peace Multiplier. ويحسب هذا المضاعف النشاط الاقتصادي الإضافي الذي كان بالإمكان تحقيقه في حالة النجاح بتجنب التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف.

ومن الأمثلة على التكاليف المباشر: التكاليف الطبية لضحايا جريمة العنف، ودمار الأصول الرأسمالية بسبب الصراع، والتكاليف المرتبطة بالأمن والأنظمة القضائية. أما التكاليف غير المباشرة فمن أمثلتها انخفاض الأجور و/أو الإنتاجية بسبب الأذى الجسدي والنفسي الناجم عن العنف، وآثار خوف الناس على الاقتصاد، حيث يغيّر الناس سلوكهم بسبب خوفهم من أن يكونوا ضحايا قادمين للعنف.

كما أن الطريقة المتبعة بالتقرير لتقدير الآثار الاقتصادية للعنف تسمح بالمقارنة بين الدول المختلفة، من خلال استخدام الدولار الدولي (وهو شكل من أشكال أسعار الصرف لتحويل العملات يعتمد على تعادل القوة الشرائية للعملات في مختلف البلدان).

أما فيما يخص تكاليف العنف فإن التقرير ينطلق أولاً من حساب "الرقم القياسي للسلام العالمي Global Peace Index"، وذلك بهدف تطوير نموذج التكاليف. وذلك من خلال مقارنة وحدات التكاليف الخاصة بأنماط تكاليف العنف المختلفة مع مؤشرات الرقم القياسي للسلام العالمي، كلما كان ذلك ممكناً. ويتضمن هذا التقرير (16) متغير مجمّعة في ثلاث فئات رئيسية.

ويوفّر نموذج التقرير تقديراً متحفظاً للتأثير العالمي للعنف، حيث يشمل فقط تلك المتغيرات الخاصة بالعنف المتّسمة بالمصداقية، وسهولة الحصول عليها. وتتضمن المتغيرات التي يشملها نموذج التقرير، لتقدير الأثر الاقتصادي للعنف 16 متغير مجمّعة في ثلاث فئات، على النحو التالي:

المجموعة الأولى: خدمات الأمن والتكاليف الموجهة لمنع العنف	المجموعة الثانية: التكاليف المرتبطة بالصراع المسلّح	المجموعة الثالثة: العنف بين الأشخاص
- الإنفاق العسكري	- التكاليف المباشرة للقتل الناجم عن الصراع المحلي	- القتل
- الإنفاق على الأمن الداخلي	- التكاليف المباشرة للقتل الناجمة عن الصراع الخارجي	- الاعتداءات العنيفة
- الأمن الخاص	- التكاليف غير المباشرة للصراع (خسائر الناتج المحلي الإجمالي بسبب الصراع)	- الاعتداءات الجنسية
- قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام	- الخسائر بسبب حالة اللجوء وإعادة توطين اللاجئين	- الخوف من الجريمة
- مساعدات التنمية الرسمية لبناء السلام	- واردات الأسلحة الصغيرة	- التكاليف غير المباشرة للسجن
	- الإرهاب	

طرق التقدير

استخدم التقرير ثلاث طرق لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف على مستوى كل بلد. وتتضمن هذه الطرق ما يلي: أولاً، المعلومات المالية المرتبطة بالإنفاق على المتغير المرتبط بالعنف. وهذه المعلومات إما أن تؤخذ كبيانات فعلية أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً، في حالة عدم توفر البيانات الخاصة بتكلفة متغير معين داخل ضمن حساب الرقم القياسي للسلام العالمي، يتم استخدام منهجية تكلفة الوحدة Unit Cost لتقديره. ثالثاً، وفي حالة عدم التمكن من الحصول على بيانات فعلية، أو تكلفة الوحدة، يتم اللجوء إما إلى مقرّب Proxy، أو استبعاد المتغير المعني.

وتم استخدام تكلفة الوحدة لتقدير حوادث العنف مثل القتل، والجرائم الجنسية. إلاّ أن تكلفة الوحدة غير متاحة في أغلب البلدان المشمولة بالتقرير. ولمعالجة هذه المشكلة تم تعديل تكلفة الوحدة باستخدام متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقيّمة بتعادل القوة الشرائية). فعلى سبيل المثال، في حالة بلد تمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي به (26%) من حصة الفرد من الناتج في الولايات المتحدة، فسيكون ذو تكلفة وحدة، في مجال القتل، معادلة لـ (26%) من تكلفة الوحدة السائدة في الولايات المتحدة.

كما تم تحويل تكاليف العنف إلى معادل قوة شرائية ثابت بهدف التمكن من المقارنة بين البلدان، وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والمستمدة من إحصاءات البنك الدولي.

الآثار الاقتصادية الكلية للعنف

بالإضافة إلى تأثير المالية العامة بأعمال العنف، فإن هناك آثار عكسية قصيرة وطويلة الأجل في البلدان ذات العلاقة. حيث يساهم انتشار العنف في خفض الاستثمار في القطاعات كثيفة رأس المال، ويخفّض الإنتاجية، ويقلل العائد. كما أن البلدان المتعرضة للعنف تشهد تحوّل الاستثمار من القطاعات التصديرية إلى القطاعات المتأثرة بالعنف، مع تحوّل الاستثمار من الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة إلى ذات المخاطر المنخفضة، والتي تتصف بضعف العائد. بالإضافة إلى انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر. مع اتجاه رأس المال المحلي للهروب

للخارج. وما يترتب على كل هذه الآثار، وغيرها، من حلقة مفرغة من تدهور في الاستثمارات أو انخفاض معدل النمو، وارتفاع البطالة، وهكذا. كما أن العلاقة بين الصراعات والعنف والأداء الاقتصادي ليست ذات اتجاه واحد. حيث أن انخفاض الأداء الاقتصادي، المدعّم بالتفكك الاجتماعي، يمكن أن يساهم في تدهور السلام. فعلى سبيل المثال يساهم انخفاض فرص العمل بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف في تفاقم ظاهرة العنف. ويوضح الجدول (1) أدناه مقارنة بين الدول المنخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل المنخفض: الهشّة Fragile، والدول غير الهشّة Non-Fragile، وذلك بالاعتماد على عدد من سلوك المتغيرات الاقتصادية.

جدول (1) سلوك عدد من المتغيرات الاقتصادية للدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل المنخفض: الهشّة، وغير الهشّة لمتوسط الفترة 2010 – 2015

المؤشر	متوسط الفترة 2010 – 2015	
	الدول الهشّة	الدول غير الهشّة
معدل النمو الحقيقي (%)	4.1	4.5
حصة الفرد من الدخل المحلي الحقيقي (دولار أمريكي)	1031	2741
التضخم (%)	6.8	6.0
رصيد الحساب الجاري	−7.1	−6.6
القروض (% من الناتج)	43.1	45.1
صافي مساعدات التنمية الرسمية (% من الناتج)	18.8	4.4
حصة الفرد من مساعدات التنمية الرسمية (PPP)	281	111

النتائج والاتجاهات

يُقدّر التقرير تكاليف العنف بحوالي (13.6) تريليون دولار معادل للقوة الشرائية (PPP) عام 2015، ولتقل بحوالي (2%) عن تكاليف عام 2014. وتتجسد أكبر تكلفة في الإنفاق العسكري الذي وصل إلى (6.16) تريليون دولار معادل للقوة الشرائية، أو ما يمثل (45%) من تكاليف العنف لعام 2015، مع تمركز هذا الإنفاق (على شكل متوسط حصة الفرد) في إقليمي أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويوضح الجدول (2) مكونات تكاليف العنف

الاقتصادية، حيث تظهر أهمية ثاني تكلفة (بعد الإنفاق العسكري) في الأمن الداخلي الذي يمثل (26%) من إجمالي التكاليف.

جدول (2) التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن العنف (PPP)، 2015

فئة التأثيرات	التكاليف غير المباشرة	التكاليف المباشرة	المجموع
الإنفاق العسكري	4,461.80	-	4,461.80
الإنفاق العسكري الأمريكي ذو العلاقة	1,696.40	-	1,696.40
الإنفاق على الأمن الداخلي	3,434.60	98.6	3,533.20
القتل	309.9	1,482.70	1,792.60
الاعتداء الجنسي والعنف	85.2	499.5	544.6
الإنفاق على الأمن الخاص	672.8	-	672.8
الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الصراع	-	317.4	317.4
اللاجئون والأفراد المعاد توطينهم	5.5	169	174.5
فقدان الحياد بسبب الصراعات الداخلية	133.1	-	133.1
الخوف	-	119.5	119.5
الإرهاب	19.6	93.9	113.5
تمويل قوات حفظ السلام للأمم المتحدة	45.5	–	45.5
الأسلحة الصغيرة	8.3	–	8.3
فقدان الحياة بسبب الصراعات الخارجية	1	–	1

البلدان الأكثر وأقل تأثّراً بالعنف

يُشير التقرير إلى أن التأثير الاقتصادي للعنف لأكبر عشرة بلدان متأثرة يعادل أكثر من (25%) من النواتج المحلية الإجمالي لهذه البلدان. وتعاني جميع هذه البلدان، من أعلى صراع داخلي، و/أو صراعات بين الأشخاص. والبلدان العشرة هي (حسب شدة العنف): سوريا، والعراق، وأفغانستان، وفنزويلا، وجنوب السودان، وهندوراس، وكولومبيا، وجمهورية وسط أفريقيا، وكوريا الشمالية، وليسوتا. أما البلدان الأقل عنفاً فهي إندونيسيا، وكندا، وايسلندا، وأستراليا، وموزمبيق، وسويسرا، ومدغشقر، واليابان، والدانمارك، والنرويج، وذلك حسب نسبة تكاليف العنف إلى الناتج المحلي الإجمالي (والتي تتراوح بين 2.0 %– 3.0 لهذه البلدان).

وعند تطرق التقرير لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتشكل أساساً من البلدان العربية في آسيا وأفريقيا، يلاحظ التقرير أن التأثير الاقتصادي للعنف قد ارتفع بنسبة (21%) بين عامي (2007) و (2014)، وقبل أن ينخفض بشكل ضئيل من عام (2014) إلى عام (2015). ويمثل الإنفاق العسكري في هذا الإقليم، حوالي (49.1%) من جملة التأثير الاقتصادي. في حين يمثل الإنفاق على الأمن الداخلي، وتكلفة الصراعات، حوالي (23%) و(14%)، تباعاً. وقد ارتفع التأثير الاقتصادي للعنف في سوريا بحوالي (300%) منذ عام 2007. ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى الحرب الأهلية ويتضمن تكاليف: القتلى بسبب الصراع، وإعادة توطين السكان، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي. علماً بأن هذه الحرب قد كلفت سوريا حوالي (84) مليار دولار بأسعار تعادل القوة الشرائية. ويتبع سوريا، من حيث شدة الآثار الاقتصادية للعنف كل من العراق، ثم ليبيا، ثم مصر، حسب رأي التقرير. حيث ارتفع التأثير الاقتصادي للعنف في العراق بـ (77%) منذ عام 2007، وفي حالة ليبيا بـ (74%).

وبعد تعرّض التقرير للعديد من التفاصيل الخاصة بالإنفاق الأمثل على الأمن، والمقارنات بين مختلف الأقاليم في مجال التكاليف الاقتصادية للعنف، والأهمية النسبية لكل بند من بنود التكاليف إقليمياً، وقضية عمليات حفظ السلام، فعرض التقرير النتائج الملخصة للتأثير الاقتصادي للعنف لـ (163) بلد مشمولة بالتقرير، حسب أهمية هذا التأثير من الأعلى للأسفل. ويوضح الجدول (3) أدناه تسلسل الدول العربية على أساس نسبة التأثير الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي: (أكثر خمس دول عربية متأثرة بالعنف وتأثيره الاقتصادي).

جدول (3) التأثير الاقتصادي للعنف: نتائج ملخصة

البلد	نسبة التأثير من الناتج المحلي الإجمالي
سوريا	54.1
العراق	53.5
ليبيا	24.9
موريتانيا	20.9
الصومال	20.3